

الجيش يضيق الخناق على التنظيم ويوسع رقعة السيطرة في المحافظة مطار ديرالزور عصي على الإرهابيين وخسائر «داعش» كبيرة



خريطة تبين مواقع مساحة وجود القوات السورية في المحافظة

ديرالزور– **مالك الجاسم**

بعد سلسلة الانتصارات للجيش السوري في أحياء مدينة ديرالزور، وبعد التقدم في منطقة حويجة صكر المنطقة الاستراتيجية والتي تعد آخر خطوط الإمداد للمسلحين في ديرالزور حاول الإرهابيون فتح جبهات جديدة مع الجيش حتى يبعد النظر عن الخسائر الكبيرة التي تلقاها عناصر الدولة الإسلامية لذلك ظهرت مناطق اشتباكات جديدة خاصة في حي الصناعة التي يسيطر الجيش السوري على قسم منه وكذلك محاولة داعش التسلل إلى حي الرصافة الذي يقع تحت سيطرة الجيش السوري عبر محاولة تفجير مفخخة استطاع الجيش تدميرها قبل وصولها إلى هدفها وكانت خسائر داعش كبيرة قدرت بالعشرات مع تدمير عدد من الأليات والعربات المسلحة.

كيف انقلب السحر على الساحر؟

محاولات «داعش» لم تتوقف عند هذا الحد فكانت الانتظار تنشُد نحو المطار عبر خشود كبيرة قدرت بالألاف حاولت التقدم نحو عدد من النقاط العسكرية عبر قرية البريعية وحويجة البريعية شرق المطار وعبر قرية الجفرة ولم يكن خافياً على أي شخص إن مطار ديرالزور كان على قائمة تنظيم داعش الإرهابي خصوصا بعد سقوط مطار الطبقة ولم يدرك عناصر «داعش» أن الوضع في مطار ديرالزور يختلف كلياً عن الوضع في مطار الطبقة، ولذا أن المطار سيسقط خلال فترة قصيرة. لكن انقلب السحر على الساحر عبر تمكّن وحدات حماية المطار والكتائب المتقدمة للجيش في المنطقة من التصدي لمحاولات التقدم واستطاعت إيقاع أعداد كبيرة من القتلى في صفوف التنظيم قدرت بالمئات الأمر الذي أكدته مواقع المعارضة وصفحاتها على موقع التواصل الاجتماعي

المجلس الأردني للشؤون الخارجية يدين العدوان على سورية ويستغرب صمت حكومة عمان

دان المجلس الأردني للشؤون الخارجية، قيام العدو «الإسرائيلي» بالعدوان الجوي على سورية، ويعتبر أن هذا العدوان الإرهابي هو دليل إضافي ملموس على التحالف القائم بين «إسرائيل» والجماعات للفلسطينيين من الأراضي المحتلة كافة، وكذلك تصعيد للهجة العدوانية ضد المقاومة اللبنانية والتعاون مع الإرهاب الدولي في محاولة إنشاء منطقة عازلة داخل الأراضي السورية جنوبا، تمتد باتجاه الحدود الأردنية، والإقرار علنا بالتعاون مع هذه القوى الإرهابية.

تسعى القوى السياسية العميقة داخل الكيان «الإسرائيلي» إلى توثير الأجواء السياسية والعسكرية على الحدود المحيطة بالكيان الصهيوني في محاولة منها لتخفيف الأزمة السياسية الداخلية وتعزيز نفوذ أكثر القوى فاشية وعدوانية في المجتمع «الإسرائيلي».

واستغرب المجلس، استمرار نهج التعاون الاقتصادي والسياسي بين النظام الأردني والكيان الصهيوني، من دون أدنى تقدير لأخطار هذا التعاون وانعكاساته الكارثية على الشعب الأردني. وعليه، يعتبر المجلس الأردني للشؤون الخارجية، تصعيد العدوان «الإسرائيلي» ضد سورية، وتحالف «إسرائيل» مع الإرهابيين، وعدوانها المستمر على الشعب الفلسطيني، اعتداء على الأمن الوطني الأردني، ويطلب الحكومة الأردنية بالتوقف عن مساعدة الإرهابيين في سورية، واتخاذ موقف حازم من التزام العدوانية «الإسرائيلية»، والقيام بالإجراءات القانونية التي تضمن إبعاد شبح المخططات الصهيونية ضد وطننا ودعم الحكومة الشرعية في سورية الشقيقة التي تمثّل عقنا الاستراتيجي.

محكمة مصرية تقضي بحبس ناشط 3 سنوات سياسي؛ الدولة تريد إعلاماً قومياً ناجحاً

وجّه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بتشكيل لجنة مشتركة من الحكومة والمؤسسات الصحافية القومية، بهدف وضع خريطة طريق قابلة للتنفيذ، للنهوض بالصحف القومية واستغلال أصولها الاستغلال الأمثل.

وطالب بالسياسي، خلال لقاء مع أعضاء المجلس الأعلى للصحافة ورؤساء المؤسسات الصحافية القومية ورئيس وكالة أبناء الشرق الأوسط، بحضور رئيس الوزراء المهندس إبراهيم محلب، وزير المالية هاني قدي، بان تتوصل اللجنة إلى عشرة أو 12 قرارا تكون قادرة على حل مشكلات المؤسسات الصحافية القومية، بحيث يكون جزء من هذه الحلول من خارج الصندوق، أي حلول غير تقليدية.

وأكد السيسي مجدداً أنّ «الدولة لن تسمح بسقوط المؤسسات الصحافية القومية»، قائلاً: «نريد أن نتفوق المؤسسات الصحافية وننتشل»، موضحاً أنّ «الدولة تريد أن يكون الإعلام القومي إعلاماً ناجحاً، ولا بد أن تكون متأكدين من ذلك».

وقضت محكمة جنبايات القاهرة أمس بحبس الناشط البارز أحمد دومة 3 سنوات وتغريمه 10 آلاف جنيه بعد إدانته بإهانتها خلال جلسة محاكمته عام 2011.

وكان محامو المتهم انسحبوا في جلسة سابقة بحجة منعهم من قبل هيئة المحكمة من الدفاع عن. وقال دومة بعد أن سمحت له المحكمة بالخروج من قفص زجاجي يمثل فيه إنه يرفض أن يدافع عنه محام انتدبته المحكمة بعد انسحاب دفاعه. كما أضاف أن المحكمة امتنعت عن طلبات تقدم بها لعلاجه مما قال إنها أزمت قدري، صحتبة. ويحاكم دومة و268 آخرون بتهم التجمهر وحيازة أسلحة بيضاء وقنابل حارقة والتعدي على أفراد من الجيش والشرطة وحرق مبنى حكومي في كانون الأول عام 2011.

ووقعت الأحداث التي قتل فيها ثمانية أشخاص وأصيب 347 آخرون أمام مباني مجالس الوزراء والشعب والشورى القريبة من ميدان التحرير مهد الانتفاضة.

البناء



أسلحة لداعش

وغصت مستشفيات المسلحين الميدانية بعشرات الإصابات وبدأت معها نداءات استغاثة من المسلحين للمساعدة. ولم يكن تفكير عناصر «داعش» يتوقف هنا بل حاول عدد من الإرهابيين التسلل إلى منطقة الجبل الاستراتيجية التي تطل على أحياء مدينة ديرالزور وحيث يتركز سلاح المدفعية عليه، الأمر الذي يسهل على الجيش السوري استهداف تحركاتهم في أحياء المدينة وقرى ديرالزور، محاولات «داعش» لتسلل من ناحية في العمال إلى منطقة الجبل باءت بالفشل، وتمكّن الجيش من القضاء على كامل أفراد المجموعة الإرهابية. والمعلومات أكدت أنّ هناك المئات من القتلى في منطقة الجبل من بينهم قادة ميدانيين وأمير داعشي في مدينة ديرالزور وشرعي المحافظة أبو الفاروق التونسي.

وتناقلت مواقع عدة خبر خلاقات حادة نشبت بين قادة التنظيم نتيجة الخسائر الكبيرة التي تلقوها في المعركة كما أفادت بعض المصادر أنّباء حول قرار المئات من العناصر نحو الحدود العرايية محملين بمئات القتلى من عناصرهم عبر شاحنات كبيرة.

والهجوم على المطار ليس الأول، إذ كان إعدام المعارضة يتناقل خبر محاصرة المطار منذ فترة ليست بالقصيرة وبقيت هذا الأخبار تفقد صدقيتها مع حركة المطار الطبيعية باعتباره نقطة انطلاق العمليات الجوية في المنطقة الشرقية ولكن الهجوم يعتبر الأول من حيث الحشد الكبير الذي قدر بالألاف ومع هذا استطاعت وحدات الجيش التعامل مع الهجوم وصدد وتكبد الإرهابيين خسائر كبيرة في العدة والعتاد.

ضخ إعلامي واسع

ترافقت هجمات «داعش» مع زيادة عملية الضخ الإعلامي عبر مواقع المعارضة وقنواتها الفضائية

وصفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي كنوع من الحرب النفسية وإعطاء عامل ثقة للمسلحين وتناقلت أخباراً مفادها أنّ عناصر «داعش» استطاعت الدخول إلى مطار ديرالزور والاشتباكات داخل المطار وسقوط منطقة الجبل وسقوط كتيبة الصواريخ وغيرها من الأخبار، لكن على أرض الواقع كان الجيش السوري يلقن عناصر «داعش» درسا في فنون القتال وانكشفت الحقائق مع ساعات الصباح الأولى حيث جالت سيارات الجيش شوارع محافظة ديرالزور الممتلئة بعشرات القتلى ترافقت مع زغاريد أبناء المحافظة ونثر حبات الرز لرجال الجيش على هذا الانتصار الكبير في تصديهم للإرهاب والإرهابيين.

وبقي مطار ديرالزور الذي يقع جنوب شرقي المدينة منطلقا لطائرات الجيش السوري حيث استهدفت عشرات المواقع والتجمعات لـ«داعش».

آخر خطوط الإمداد

حويجة صكر التي باتت من أولويات الجيش السوري وكان هناك سباق للسيطرة عليها لقطع آخر خطوط الإمداد للمجموعات الإرهابية. واليوم الجيش يسيطر على قسم كبير من هذه المنطقة التي تعتبر مهمة لإحكام الطوق على المجموعات الإرهابية داخل المدينة وفي حال تم السيطرة عليها ستكون مهمة الجيش سهلة نحو بقية الأحياء وخصوصا من ناحية جسر.

والسياسية وحي الحويجة.

اتساع رقعة السيطرة للجيش

اختلفت الموازين على الأرض واتسعت رقعة السيطرة الميدانية بعد عمليات الجيش السوري في أحياء مدينة ديرالزور فبعد أن كان الجيش يسيطر على حبي الجورة والقصور اليوم يسيطر على مساحة واسعة

الإمارات: السجن المؤبد لـ15 متهاً

بالانضمام لـ«جبهة النصرة» و«أحرار الشام»

قضت محكمة إماراتية، أمس، بالسجن المؤبد على 15 متهاً بالانضمام إلى منظمتي «جبهة النصرة»، و«أحرار الشام» التابعتين لتنظيم «القاعدة».

وأصدرت دائرة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا برئاسة القاضي محمد الطنجي أحكاما تتراوح بين المؤبد والبراءة عن التهم المسندة للمتهمين الـ 15 في قضية الانضمام إلى المنظمتين.

وصدرت الأحكام حضورياً بحق 11 متهاً وغائباً بحق 4 متهمين.

وأمرت المحكمة بمصادرة الأجهزة الإلكترونية المضبوطة محل الجريمة وإغلاق الموقع الإلكتروني الخاص بأحد المتهمين إغلاقاً كلياً وتغريمه مليون درهم (277 ألف دولار) وتغريم المتهم الخامس الـ 15 ألف درهم (4 آلاف دولار) ومصادرة المسدس المضبوط وإبعاد المتهمين الأجانب عن الإمارات بعد تنفيذ العقوبات المقرضي بها عليهم.

وأسندت المحكمة للمتهمين تهم الالتحاق والانضمام وجمع وتحويل الأموال إلى منظمطين إرهابيتين خارج الإمارات هما «جبهة النصرة» و«أحرار الشام» التابعتين لتنظيم القاعدة، إضافة إلى القيام بصنع التفجيرات من دون الحصول على ترخيص بذلك من الجهات المختصة وتلويث البيئة على إثر قيامهم بعمل تفجيرات لمواد خطيرة محظور التعامل بها».

وبدأت المحكمة النظر في القضية في شهر أيار الماضي، ووجهت النيابة للمتهمين تكوين خلية في ما بينهم تابعة لتنظيم «القاعدة» داخل الإمارات للترويج لأغراضه وأهدافه واستقطاب أعضاء للانضمام إليه والالتحاق بالمنظمة الإرهابية «جبهة النصرة».

وتكرت النيابة أن المتهمين «جمعوا أموالاً وأمواداً بها، «جبهة النصرة» بقصد استخدامها في تمويل الأعمال الإرهابية خارج الإمارات مع علمهم بذلك».

ووجهت النيابة إلى اثنين من المجموعة تهمتين آخرين «بإنشاء وإدارة موقع إلكتروني على الإنترنت نشرها على معلومات عن تنظيم القاعدة بقصد الترويج لأفكاره واستقطاب أعضاء جدد له وإحاقهم بالجبهات القتالية لتنفيذ أعمالهم الإرهابية خارج الإمارات، إلى جانب «الإشراف وإدارة موقع إلكتروني على الإنترنت ونشر معلومات عليه عن التنظيم بقصد الترويج لأفكاره واستقطاب أعضاء جدد له وإحاقهم بالجبهات القتالية لتنفيذ أعمالهم الإرهابية خارج الإمارات».

الجيش الليبي يتقدم نحو طرابلس ورأس جدير

حقق الجيش الليبي تقدماً في معاركه مع مسلحين ينتمون إلى قوات «فجر ليبيا»، في المناطق الواقعة غرب العاصمة الليبية طرابلس، وأوقع خسائر في درنة وغرب بنغازي، المسلحين. فيما قررت السلطات الجزائرية حفر خنادق عبر حدودها الشرقية مع ليبيا، في سياق مساعي حكومية للتصدي لهجمة التهريب والإرهاب والجريمة العابرة للحدود. وذكرت مصادر أمنية إن «اشتباكات وقعت في المناطق القريبة من مدينة الزاوية، على بعد نحو 40 كيلومترا غرب طرابلس، حيث أوقع الجيش الكثير من الإصابات في صفوف قوات فجر ليبيا بين قتلين وجرح».

من جهة أخرى، كشفت مصادر إعلامية، نقلًا عن خبراء عسكريين، بدء الجيش الوطني عملية تحرير معبر رأس جدير منذ صباح الأحد، مشيرة إلى أن الجيش تمكن من السيطرة على معسكر شهبو جنوب مدينة زلطن القريبة من المعبر الحدودي مع تونس، بعد دحر قوات «فجر ليبيا» التي حاولت التقدم نحو منطقة العسة، انطلاقًا من زلطن وأبو كماش.

وأفادت مصادر بان الجيش الليبي يتقدم باتجاه مدينة صرمان، مشيرة إلى أنه استحوذ على أليات وسيارات تابعة لميليشيات

مقتل 7 عسكريين

في هجومين انتحاريين شرق اليمن

أعلن مصدر عسكري «مقتل سبعة جنود اليمنيين أمس في هجومين بسيارتين مفخختين استهدفاً مقرًا للجيش في جنوب شرقي اليمن»

وأعلن تنظيم القاعدة مسؤوليته عنهما مؤكداً أنهما أوقعا «عشرات القتلى والجرحى».

وأوضح المصدر العسكري لوكالة «فرانس برس» أنه تفجير للسيارتين في محيط مدخل مقر قيادة المنطة العسكرية الأولى في مدينة سيئون في محافظة حضرموت، ما أدى إلى مقتل

سبعة جنود وإصابة ثمانية آخرين..

وأضاف المصدر نفسه أن «انتحاريين يقودان سيارتين مفخختين اقتحما مدخل مقر قيادة المنطة العسكرية الأولى وفجرا نفسيهما».

وبحسب المصدر، فإن «تنظيم القاعدة يقف خلف الهجومين»، مشيرا إلى أن «جنتي الانتحاريين وجثث بعض الجنود تحولت إلى أشلاء

وتنايرت في المكان». ووقع الهجومان بعيد وصول

موكب قائد المنطقة العسكرية الأولى اللواء الركن عبد الرحمن الحلبي الذي نجأ من الهجوم، بحسب المصدر العسكري.

من جهته، قال مصدر عسكري آخر لوكالة فرانس برس إن أولى السيارتين المفخختين انفجرت عند مدخل مقر المنطقة العسكرية الأولى،

ما أسفر عن مقتل خمسة جنود. وذكر

عند مدخل مدينة شبام التاريخية في

حضرموت.

وبحسب المصدر، «أطلق الجنود النار على السيارة وانفجرت قبل وصولها إلى نقطة التفتيش بمسافة 150 مترا تقريبا.»

تقرير إخباري

ما هي التحديات التي اعترضت الدوحة في قيمتها؟

أثار قرار لم يعلن رسمياً بتقليص مدة قمة قادة مجلس التعاون الخليجي في العاصمة القطرية الدوحة من يومين إلى يوم واحد الكثير من التساؤلات، خصوصاً أن جدول أعمال الاجتماع حافل بكثير من القضايا الاستثنائية، ليس على مستوى العلاقات داخل البيت الخليجي الذي عصفت به خلافات غير مسبوقة العام الحالي، وإنما بالنظر لتعاطف التحديات التي تواجه المنطة، والتي يستشعر قادة الخليج أن دولهم لم تعد بمنأى عنها.

وآثرت شكوك كبيرة الشهر الماضي بشأن إمكان انعقاد القمة في الدوحة، بسبب اتهام كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين لقطر بـ«العمل على تقويض أمنهم الداخلي» على خلفية اتهامهم لها بدعمها تيارات الإسلام السياسي وعلى الأخص «الإخوان المسلمين».

وتجنت قمة طارئة جمعت قادة المجلس في الرياض منتصف الشهر الماضي في إنقاذ قمة الدوحة، حيث اتفق الجميع على خريطة طريق سميت بـ«اتفاق الرياض التكميلي» لم تنشر تفاصيله رسمياً، وتوج بقرار بعودة سفراء كل من السعودية والإمارات والبحرين إلى الدوحة.

ويفترض أن الاتفاق جاء تكملة لاتفاق لم ينفذ، اصطلح على تسميته «اتفاق الرياض» وفي بعض الأحيان «وثيقة الرياض»، تم التوصل إليه في تشرين الثاني العام الماضي.

وتحتجة لعدم الالتزام ببودته، بحسب ما أعلن في حينه، سحبت كل من السعودية والإمارات والبحرين سفرائها من الدوحة في آذار الماضي.

نص الاتفاق – الوثيقة لم ينشر رسمياً على الإطلاق، وأشارت الكثير من البيانات التي تلته إلى ضرورة تطبيق بودته من دون الكشف عنها.

لكن الكثير من الترسبات عبر الرسمية قالت إنه يتضمن التزام قطر لتعلق بالإنجازات في الشؤون الداخلية لدول الخليج والدول الأخرى، وعدم تجنيس مواطنين من دول المجلس، وكذلك إبعاد كل العناصر المعادية لدول المجلس والمطلوبة قضائيا عن أراضيها خصوصا جماعة الإخوان المسلمين، وأيضاً وقف الحملات الإعلامية.

وكانت مصادر في الفرع المصري لحركة الإخوان المسلمين قد أكدت طلب قطر من سبعة من قيادات التنظيم مغادرة الدوحة في أيلول الماضي.

لكن جولة سريعة في أفق القضايا الخلافية العالقة بين دول المجلس تبين أن الكثير من الملفات لم تحسم بعد، خصوصا تلك التي تتعلق بالإنجازات الكبرى التي شهدتها دول مصر وليبيا واليمن، والتي باتت جزءا لا يتجزأ من الأمن الإقليمي الخليجي.

منذ أسقاط المحكمة العسكرية لنظام الإخوان المسلمين في مصر في حزيران عام 2013، واعتقال قيادة التنظيم، بدأت الخلافات تظهر إلى العلن بين أركان البيت الخليجي.

إذ أعلنت كل من السعودية والإمارات دعمها الإطاحة بحكم الإخوان بقيادة وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي الذي ترشح لاحقا لمنصب رئيس الجمهورية.

وعارضت قطر ما وصفته بالانقلاب على الشرعية، وفتحت أبوابها لاسقبال الكثير من مسؤولي وأعضاء التنظيم والحكومة المقالة، وحرصت على أفراد مساحات كبيرة من تغطية قنوتها الإعلامية للحدثين عما تقول إنه انتهاكات ترتكبها أجهزة الأمن والجيش بأوامر من الرئيس السيسي.

وبعد قمة الرياض الشهر الماضي، أشار العاهل السعودي الملك عبد الله إلى أن الاتفاق أكد «حرص الجميع على الوقوف إلى جانب مصر» و«التطلع إلى بدء مرحلة جديدة من الإجماع والتوافق».

القادة المصرية الجديدة لإنجاح هذا المسعى. قوبل الأمر بتأييد القاهرة التي أكدت في بيان رئاسي التجاوب الكامل مع دعوة الملك عبد الله.

والن حتى اليوم لا يبدو أن خطوات جديدة قد اتخذت لإزالة التوتر بين مصر وقطر، ويتضح حجم الهوة لدى استعراض لا تزال تبته وسائل إعلام قطرية خصوصا بعد تبرة أبرز رموز النظام السابق أخيرا من تهم قتل وفساد، في مقدمهم الرئيس المخلوع حسني مبارك.

وليس من الواضح كيف سيكون مستقبل العلاقة بين الدوحة وتنظيم الإخوان المسلمين التي تضغط دول خليجية وعربية لقطعها نهائيا، ويرى مطلون أنه من الصعب جدا الرهان على فك الارتباط بين قطر والتنظيم، كونه الرافعة التي استطاعت من خلالها هذه الدولة الخليجية الصغيرة جغرافيا لكن الغنية جدا، أن تفرض حضورا سياسيا كبيرا في المنطقة خلال العقدين الماضيين.

وكان تنظيم الإخوان المسلمين قد حقق حضورا لافتا عقب الثورات العربية التي أطاحت بالنظام التونسي والمصري والليبي عام 2011، إلا أنه سرعان ما فقد مكانسه في غالبية هذه المناطق، فبعد إسقاط حكمهم في مصر، ضيق الجيش بندة على حركة «حماس» في قطاع غزة بعد اتهامها من قبل حكام مصر الجدد بدعم حكم محمد مرسي. وخسر الإخوان في الانتخابات النيابية في ليبيا ما أدى لاحقا إلى اقتتال لا يزال مستمرا بين برلمانين وحكومتين شرق البلاد وغربها. وفي تونس، استطاع حزب «نداء تونس» الفوز بالغالبيية النيابية على حساب حزب « النهضة» الذي حقق انتصارا كبيرا في الانتخابات الأولى التي أقيمت الثورة.

لكن كل ذلك لم يعكس تغييراً على السياسة القطرية بحسب ما يقول منتقدوها، إذ لا تزال الدوحة متمهة بدعم الإخوان سياسياً وعسكرياً وإعلامياً في كل هذه المناطق.